جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

إعداد الطالب

خالد "محمد علي "المصري

اشراف

الأستاذ الدكتور سعود موسى الطيب

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في ادارة الاعمال قسم اقتصاد المال والأعمال

جامعة مؤتة ، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب خالد محمد المصري الموسومة بـ:

اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. سعود موسى الطيب		08/04/2015	مشرفاً ورئيسا
د. عبدالله الشيخ الطاهر		08/04/2015	عضواً
د. خالد علي المجالي		08/04/2015	عضواً
د. محمد عيسى شحاتيت		08/04/2015	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون : ٩٩-٠٣/٢٣٧٢٣٨٠
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

الى والديِّ الكريمين ..... تجلّةً واحتراما

الى زوجتي العزيزة ..... وفاءً وعرفانا

الى أحبتي الصغار ..... ذكرى تدوم

خالد محمد المصري

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، وعلم آدم الأسماء كلها ، ورفع ذوي العلم درجات ، وبعد ،

فإني أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ الدكتور سعود الطيب على تكرمه بالإشراف على هذه الرسالة ، ونصائحه التي كان لها الفضل في تقويم زلتي ، واقالة عثرتي ، وأتقدم بالشكر أيضاً للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين ما ضنّوا عليّ بالمعلومة النافعة والرأي الرشيد .

ولا يفوتني أن أتوجه بالثناء والإطراء للسادة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاديات المال والأعمال بجامعة مؤتة ، راجياً المولى القدير أن يجعل هذا العمل على خير ما أرجوه من الكمال والجمال ، انه نعم المولى ونعم النصير .

خالد محمد المصري

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ز
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 المقدمة	1
2.1 أهمية الدراسة	3
3.1 أهداف الدراسة	4
4.1 مشكلة الدراسة	4
5.1 منهجية الدراسة	4
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي	6
1.1.2 دور الصادرات في النمو الاقتصادي	6
2.1.2 دور المستوردات في النمو الاقتصادي	8
2.2 نظريات التجارة الخارجية	10
1.2.2 نظرية الميزة المطلقة	10
2.2.2 نظرية الميزة النسبية	10
3.2.2 نظرية هكشر–أولين	11
4.2.2 نظرية الميزة التنافسية	12
3.2 الدراسات السابقة	13

الفصل الثالث التجارة الخارجية في الاردن

1.3 التجارة الخارجية في الاردن 17

2.3 التركيب السلعي للتجارة الخارجية 21

1.2.3 التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية 21

2.2.3 التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية 23

3.2.3 التركيب السلعي للصادرات الاردنية 25

4.2.3 التركيب السلعي للمستوردات الاردنية 27

3.3 التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية 29

1.3.3 التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية 29

2.3.3 التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية 31

الفصل الرابع النموذج القياسي

1.4 الأساس الرياضي للنموذج القياسي 33

1.1.4 اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي 34

2.1.4 اختبار التكامل المشترك 35

3.1.4 اختبار السببية لجرانجر 36

4.1.4 اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ 38

5.1.4 تحليل مكونات التباين 41

2.4 النتائج 43

3.4 التوصيات 44

المراجع 46

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	الصادرات والمستوردات الوطنية من عام1991-2013	20
2	التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية	22
3	التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية	24
4	التركيب السلعي للصادرات الوطنية	26
5	التركيب السلعي للمستوردات الوطنية	28
6	التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية	30
7	التوزيع الجغرافي للمستوردات الوطنية	32
8	اختبار جذر الوحدة ديكي- فولر الموسع	34
9	اختبار فيليبس- بيرون	35
10	التكامل المشترك جوهانسون بطريقة Trace	35
11	التكامل المشترك جوهانسون بطريقة(Max-Eigenvalue)	36
12	اختبار السببية لجرانجر	37
13	عدد فترات الإبطاء الزمني	39
14	نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)	40
15	تحليل مكونات التباين لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	42

الملخص

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

(حالة الأردن للفترة 1991-2013)

خالد "محمد علي "المصري

جامعة مؤتة،2015

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الاردن خلال الفترة (1991 – 2013) وذلك باستخدام البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة ، واشتملت المتغيرات على الناتج المحلي الحقيقي (RGDP) بالأسعار الثابتة ، والنمو الاقتصادي (G) والصادرات(EX) والواردات(IM) والأيدي العاملة (L) ونمو رأس المال (K) .

وتم تطبيق منهجية التحليل القياسي في تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الدراسة. ومن أجل تطبيق هذه المنهجية تم تطبيق اختبارات سكون السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة واختبار فيليبس –بيرون واختبار التكامل المشترك وأيضاً تم تطبيق أسلوب تصحيح الأخطاء (VECM) من خلال استخدام اللوغاريتم للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

وأظهرت نتائج الدراسة أن لمتغيرات التجارة الخارجية تأثيراً واضحاً في الأجل الطويل ، وبمستوى معنوية عالٍ على نمو الناتج المحلي للمملكة ، حيث بلغت مرونة الصادرات ما نسبته(0.051). وبينت نتائج التقدير أن تأثير معدل نمو المستوردات سلبي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغت مرونة المستوردات ما نسبته (0.0236)، وهذه المعلمة ذات دلالة إحصائية.

Abstract

The impact of foreign trade on economic growth in Jordan during 1991-2013

Khalid Mohammed AL-Masri
Mutah University , 2015

This study aims to investigate the impact of foreign trade on economic growth in Jordan from (1991- 2013) . In order to achieve this aim , annual data of the variables of the study was used .

The variables of the study were the Real Gross Domestic Product (RGDP) , Economic Growth (G) , Exports (E) , Imports (IM) , Labor (L) and Capital (K) .

In order to estimate the long-term relationship among these variables an econometric model was developed using methodology which applied testing time series and test the unit root test Phillips -Peron the co-integration and (VECM) through the logarithm of real GDP .

The results showed that the variables of foreign Trade have significant impact in the long term, and a high level of significance on the GDP growth of the Jordan , where the elasticity of exports amounted to a rate of (0.051). The results estimate that the impact of a negative growth rate of imports growth in real GDP, where the flexibility of imports amounted to a rate (0.0236), and this statistically significant parameter.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الرئيسة التي تسهم في زيادة وتطور النمو الاقتصادي للدول . ذلك أن التجارة الخارجية من أهم محركات النمو الاقتصادي . فالصادرات من السلع والخدمات لدول العالم تعد أمرا ضرورياً لدعم ميزان المدفوعات من العملات الاجنبية ، التي تغطي تمويل استيراد مختلف السلع والخدمات من دول العالم الاخرى . وعليه فان التجارة الخارجية تلعب دوراً هاماً في اقتصاد أي دولة باعتبارها الأداة المحركة للنمو الاقتصادي بصورة عامة، ويتجلى هذا الدور في تحقيق عملية انتاج موسعة ، فالاقتصاد الوطني ينمو عن طريق استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التي تستخدم في عملية التصنيع ، والتي تؤدي إلى زيادة في الانتاج والدخل القومي. بالإضافة إلى إفساح المجال امام تعميق التخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي . وبذلك يمكن لكل دولة أن تتخصص في انتاج السلع والخدمات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، لسد احتياجاتها المحلية ، ولتصدير الفائض منها إلى الخارج، واستعمال حصيلة الصادرات لاستيراد السلع الاخرى التي تحتاجها ولا تنتجها ، أو تستطيع انتاجها ولكن بتكاليف عالية نسبيا ، وبذلك فإن اتساع حجم السوق عن طريق التجارة الخارجية يفسح المجال أمام توسيع حجم الانتاج والإفادة بشكل أفضل من مزايا التخصص والانتاج الكبير وادخال التطوير المستمر إلى العملية الانتاجية . بالإضافة الى ايجاد فرص عمل جديدة تحدّ من البطالة وتحسّن مستوى دخل الفرد ، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

ونشير في هذا الصدد إلى أن معظم الدراسات الاقتصادية تتعلق بالتجارة الخارجية وأثرها في النمو الاقتصادي ، حيث أكدت هذه الدراسات أن للصادرات آثاراً ايجابية على معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على بعض جوانب الاقتصاد المختلفة ، ولعل أبرز ما يشير إلى العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادي وكل من الصادرات والمستوردات أن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في انتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية ، مما يؤدي

الى تحقيق توزيع افضل للموارد الاقتصادية المتاحة والى زيادة معدلات انتاجية عوامل الإنتاج .

وكذلك فإن التوسع في الصادرات يساعد في التغلب على الصعوبات التي تعانيها الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري ، وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في الحساب الجاري .

وبما أن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الانتاج المتاحة ، فان التوسع في الصادرات يمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية الأساسية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي. ومما تجدر الإشارة إليه ، أن سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب ،مما يؤدي الى زيادة وتحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وعلى وجه العموم فإن سياسة التوسع في الصادرات تؤدي الى ايجاد البيئة الملائمة ، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى الى استغلال المزايا النسبية للدولة ،والى استكشاف فرص استثمارية جديدة ،وهذا سيؤدي الى تحسين القدرات الانتاجية للدولة، ووفرة الموارد الاقتصادية المتاحة . وهذا بدوره يساهم في الحد من البطالة ولعل هذه المعطيات كلها تعد من الأسباب الرئيسة في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة بشكل عام.

وكجزء من المنظومة الاقتصادية العالمية ، انتهج الاردن ومن ثمانينات القرن الماضي سياسة تجارية مبنية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة ، وقد فتح الاردن اقتصاده امام التجارة الدولية والاستثمار العربي والأجنبي بهدف زيادة فرص النمو اضافة الى الدخول في اتفاقيات اقليمية جماعية وفردية وفق اعتبارات سياسية تستهدف زيادة التجارة الخارجية والتي من المؤمّل ان تسهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي .

ومما لا شك فيه أن الأردن يعاني من عجز مزمن في ميزانه التجاري ، وذلك بسبب ان المستوردات السلعية أكبر من الصادرات السلعية ، ولذلك فان زيادة الصادرات قد يكون لها دور كبير في تخفيض هذا العجز المزمن .

وفي ظل التحديات التي يضعها الانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية امام الاقتصاد الأردني ، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة للمنتجات الاردنية من سلع وخدمات مع مثيلاتها اقليميا وعالمياً فان من الأهمية بمكان العمل على توظيف السياسة التجارية الاردنية لتسهم على نحوٍ أفضل في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتعظيم استغلال الميزات النسبية له وذلك من خلال مواءمة ادوات السياسة التجارية مع التحديات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي ، وتوسيع قاعدة الشركاء التجاريين بما ينعكس ايجاباً على تحسين مستوى الانتاج ، والصادرات ، وبالتالي تحسين معيشة المواطن .

2.1 أهمية الدراسة

يعد الاردن من الدول النامية التي تعاني من شح الموارد ، وقلة الإمكانات بالإضافة الى صغر سوقه الداخلية ، مما ادى به الى الاعتماد بشكل كبير على التبادل التجاري مع الدول الاخرى ، حيث أصبحت التجارة الخارجية بالنسبة للأردن تمثل قطاعاً هاماً وحيوياً ، وأصبحت تلعب دوراً هاماً وبارزاً في اقتصاده ، ولا بد من التنويه بأن زيادة حجم المستوردات قد شكلت عبأً كبيراً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموجودات من العملات الصعبة وبالتالي فإن هذا يترك أثره على النمو الاقتصادي .

لذلك تعتبر التجارة الخارجية من أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي وتعد رافدا أساسيا للسلع والخدمات ، وبما أنها تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي فإن من المهم معرفة الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي ، علماُ بأن هناك فرقاً كبيراً بين نسبة الصادرات الى المستوردات يستوجب تشخيصها واقتراح الوسائل لمعالجتها .

وعليه تأتي هذه الدراسة لتبين أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في الاردن ولتجيب على التساؤلات التالية :

أ – هل يعتمد هذا النمو على ما تصدره وتستورده الدولة ؟

ب– وهل أن الدولة التي تستورد سلعاً رأسمالية وتصدر سلعاً استهلاكية تحصل على عوائد أعلى من التجارة الحرة من الدولة التي أغلب صادراتها من السلع الرأسمالية كما ذكر مازومدار في دراسته ؟(Mazumdar,1996) .

3.1 اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي :

أ . تحليل بيانات التجارة الخارجية الاردنية وتطورها خلال الفترة (1991 –2013).

ب . تحليل مكونات وهيكل التجارة الخارجية للأردن خلال الفترة (1991 –2013).

ج – قياس اثر التجارة الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي.

1–4 مشكلة الدراسة

مما لا شك فيه أن العجز في الميزان التجاري الاردني يزداد من سنة لأخرى مما يؤثر في نمو الناتج المحلي الاجمالي، وفي كافة الانشطة الاقتصادية ، لذلك تأتي هذه الدراسة لمحاولة بيان أثر هذا العجز على نمو الاقتصاد الاردني، ومن ثم التوصل الى بعض الحلول الممكنة لتخفيض هذا العجز .

وتأتي هذه الدراسة منسجمة مع الواقع الاقتصادي الاردني ومع الاهتمام الحكومي في هذا الموضوع حيث تعتبر التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي من الاولويات الوطنية عبر التوسع في اتفاقات التجارة الحرة والانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) .

1– 5 منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والذي يتم من خلاله جمع البيانات المتعلقة بكل من الصادرات والمستوردات وتصنيفها وعرضها بجداول ، ثم بيان

متغيرات هذه الدراسة ، وكذلك الأهمية النسبية لمكونات المستوردات والصادرات وبيان كل من تغيرها الهيكلي و اتجاهها في المستقبل .

كما ستعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الكمي والذي سيتم من خلاله استخدام نموذج اقتصادي يقيس العلاقات المختلفة للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في هذه الدراسة، حيث سيتم اجراء اختبارات كاختبار السكون لكافة المتغيرات ، ثم اختبار السببية بين هذه المتغيرات .

وقد تم استقصاء بيانات الدراسة من بيانات دائرة الإحصاءات العامة ومنشورات البنك المركزي الأردني ونشرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني .

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

تنص نظريات التجارة الخارجية على أن التجارة الحرة توفر مستويات معيشية أعلى من الاقتصاديات المغلقة، وقد بينت معظم الدراسات التي اجريت على التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، وجود علاقة طردية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، خاصة لدى الدول النامية التي تتميز بكثرة الاستيراد لتلبية الحاجات الضرورية للاستثمار والاستهلاك ، وهذا بدوره شجع معظم دول العالم نحو اتخاذ قرارات مهمة لتحرير التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال .

2-1 دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي

ان من أهم الآثار المترتبة على التجارة الخارجية أنها توسع الأسواق أمام المنتجين المحليين ، فكلما كانت عوائد الإنتاج مرتفعة ازدادت العوائد للدولة ، وهناك علاقة كبيرة بين زيادة العائد للدولة وتراكم رأس المال ،وهذا التراكم يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للدولة ، فاذا قامت الدولة بالتجارة فإنها ستفتح مجالات جديدة للاستثمار تحفزها نحو التوسع لإمكانية النفاذ الى الأسواق الخارجية .

2-1-1 دور الصادرات في النمو الاقتصادي

يمثل قطاع التصدير الجزء الأكبر في النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال توفير العملات الصعبة اللازمة لزيادة المدخرات الوطنية ،وتمويل المستوردات التي تسهم بشكل غير مباشر في زيادة الناتج المحلي وذلك عن طريق توفير السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية (داود، 2010) .

كما أن زيادة الصادرات تسهم في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية وكلما زاد التوسع في حجم الصادرات ازداد تلقائياً حجم المنشآت الإنتاجية واتسع استغلال الخامات الطبيعية ، وهذا يؤدي الى توافر فرص عمل جديدة ورفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف ورفع جودة السلع المحلية (Gemmell,N,1987) .

ويعتبر نموذج كندلبرج (Kindleberger) أن التوسع في التجارة الخارجية يحفز على النمو باعتبار قطاع الصادرات قطاعاً قائداً للنمو حيث أن الزيادة في الطلب الخارجي ، في حالة التشغيل الكامل ، تؤدي الى زيادة الصادرات عن طريق تخفيض النفقات ، وفي حالة وجود بطالة تزداد الصادرات من خلال انتقال الموارد من القطاعات الأقل انتاجية الى القطاعات الأكثر انتاجية لأغراض التصدير وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الدخل والمدخرات والاستثمارات حسب نموذج (هارولد – دومر (داود، 1999).

أما نموذج ستروت وتشينري (A.Strout and H.Chenry) فقد اعتبر وفرة أو ندرة النقد الأجنبي المحدد الرئيس للنمو ، وباعتبار أن قدرة البلد على تكوين رأس المال هي وسيلة النمو الاقتصادي ، لأن النقد الأجنبي يمكن الدولة من استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية (داود، 1999).

ومما يؤكد هذه الآراء أن الدراسات التطبيقية التي أجريت على هذا الموضوع أكدت أن للصادرات دوراً مهماً في اقتصاديات الدول النامية ، حيث يؤدي ارتفاع معدل نمو الصادرات الى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما توصل اليه بالاسا (Balassa) في دراسته عام 1978 ، والتي أجراها على (11) دولة نامية وباستخدام نموذج قياسي بين أن زيادة الصادرات بمعدل (1%) سيؤدي الى زيادة معدل النمو لهذه الدول بمقدار (0,04 %) أي أن زيادة الصادرات بمعدل (25 %) ستؤدي الى ارتفاع معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي بمقدار (1 %) (Balassa, 1978) .

وهذا ما أيدته الدراسة التي قام بها رام (Ram) عام 1987 على 88 دولة نامية ، إذ قام بدراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال نموذج قياسي وباستخدام السلاسل الزمنية (Time – Series) وبيانات المقاطع العرضية وتوصل الى نتيجة مفادها أن للصادرات دوراً ايجابياً في عملية النمو الاقتصادي (Ram, 1987) .

2-1-2 دور المستوردات في النمو الاقتصادي

تلعب المستوردات دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية عن طريق توفير ما تحتاجه هذه الدول من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة للمضي في عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة الى توفير السلع الاستهلاكية التي يتعذر انتاجها لتأمين احتياجات المواطنين ، وأكد هذا الدور العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية والتي تناولت هذا الموضوع ، ومن هذه الدراسات ما قامت به دراسة (Khan and Knight) عام 1988 والتي بينت أن الدول قامت بتخفيض المستوردات أو ما يسمى بضغط المستوردات (Import Compression) من أجل تحقيق فائض من التجارة الخارجية لخدمة الديون الخارجية ، ولكنهم افترضوا أن المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تعد مدخلات مهمة في انتاج الصادرات ، ولذا فان ضغط المستوردات يمكن أن يؤدي الى أثر عكسي على أداء الصادرات ، من خلال بطء معدل نمو الصادرات ، وهذا بدوره يؤدي الى التقليل من المستوردات ، وبالتالي يؤثر سلباً في عملية النمو الاقتصادي ، ومن ثم قام الباحثان باختبار هذا الافتراض بتطبيق نموذج قياسي على عينة من (34) دولة نامية ، وأثبتت النتائج صحة هذا الافتراض ، اذ تبين أن ضغط المستوردات بقيمة (10 %) سوف يؤدي الى تخفيض الصادرات بمقدار (2%) في الأجل القصير و (5%) في الأجل الطويل، وهذا بدوره يؤدي الى تقليل المستوردات نتيجة انخفاض القدرة على الاستيراد ، وهذه الآثار تظهر مدى خطورة سياسة ضغط المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية في الدول النامية .

وتؤثر التجارة الخارجية في عملية التراكم الرأسمالي (الاستثمار) في الدول النامية من خلال المستوردات من السلع الرأسمالية ،حيث لا يمكن للدول النامية رفع معدل النمو الاقتصادي ودفع عجلة التصنيع ، دون التوسع في تكوين رأس المال فهي من جهة يجب أن تزيد من نسبة تكوين رأس المال الى الدخل القومي ، ومن جهة اخرى عليها أن توفر المعروض من السلع الرأسمالية ، حتى تجعل من الممكن تحويل الموارد المالية المتراكمة الى استثمارات مادية ،ولذلك فالدول النامية تزداد حاجتها الى كميات كبيرة من المعدات والآلات لتوفير الصناعات الأساسية وتنفيذ وتوسيع المشاريع الصناعية .

وأجرى ميزيلز (Maizels،1971) دراسة على تسع دول نامية حول أثر التغيرات في القدرة على الاستيراد على معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثير تلك القدرة على تكوين رأس المال (الاستثمار) وذلك من خلال تأثير القدرة على الاستيراد على ما يمكن توافره من السلع الرأسمالية المستوردة ،وتأثير ما يتوافر من السلع الرأسمالية هذه على مستوى الاستثمار في تكوين الأصول الثابتة .

واعتماداً على نتائج الدراسات السابقة فان المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة تسهم في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في التصنيع للدول النامية

وعلى وجه العموم يمكن اعتبار النقاط الآتية من فوائد التجارة الخارجية المؤثرة على النمو الاقتصادي :

أ . التجارة هي المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي فهي تزيد من الاستهلاك المحلي وتزيد من المخرجات العالمية وتؤدي إلى اتساع الأسواق، وهذا ما تحتاج الدول النامية الى تحقيقه .

ب . تساعد التجارة في إنشاء وتحقيق التوازن المحلي والعالمي من خلال تحقيق الأسعار التوازنية لعنصر الإنتاج وزيادة الدخول الحقيقية للدول المتاجرة، والاستخدام الأمثل للموارد(رفع الأجور نسبيا في الدول كثيفة العمل وتخفيضها في الدول نادرة العمالة).

ج . تساعد التجارة أيضا الدول في تحقيق النمو عن طريق تشجيع ومكافأة قطاعات الاقتصاد، التي تمتلك الدولة فيها ميزة نسبية، سواء في حالة كفاءة العمل أو توافر العنصر بكفاءة العمل أو توافر العنصر بكثافة كما قالت به النظرية السويدية(نظرية هيكشر. أولين).

د . في عالم التجارة الحرة، تحدد الأسعار العالمية وتكاليف الإنتاج، حجم التجارة التي يجب على الدولة أن تتبعها لزيادة رفاهيتها الاقتصادية، فعليها أن تتبع الطرق التي تمليها مبادئ الميزة النسبية ولا تحاول التدخل في آليات السوق.

هـ . أخيرا لزيادة النمو والتنمية لا بد من وجود سياسة عالمية لحرية التجارة ، وفي كل الحالات، فإن التوجه الذاتي القائم على الفصل الجزئي أو عدم التكامل قد

تم التأكيد عليه بأنه شيء رديء من الناحية الاقتصادية ويجب تشجيع الانخراط في عالم حرية التجارة غير المحدودة.

2-2 نظريات التجارة الخارجية

2-2-1 نظرية الميزة المطلقة

تعتبر النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية هي الاساس في تحليل النظريات في التجارة الخارجية ، وتستخدم هذه النظرية لتحديد انماط التجارة بين الدول ، اي تحديد السلع التي ستصدر و/ او تستورد ، وتستطيع هذه النظرية التنبؤ بالآثار الاقتصادية على الافراد داخل الدولة وكذلك التنبؤ بآثار قيام الحكومة بسياسات تجارية معينة وكان أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير قيام التجارة بين الدول هو الاقتصادي ادم سميث Adam Smith1776 في كتابه الشهير ثروة الأمم ، حيث استخدم مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة Absolute Advantage وافترض أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية اقل من قيمتها التجارية ، وهذا يعني أن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت بتلك السلعة (أومجموعة من السلع) التي تتمتع فيها بالميزة المطلقة ، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلع وتستورد السلع الأخرى . وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل أللازم لإنتاج السلع وفقا للنظرية المبنية على العمل Labor Theory of value وحسب هذا المفهوم للقيمة فإنها ستتبادل ببعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

2-2-2 . نظرية الميزة النسبيةThe Theory of comparative Advantage

لقد بين ريكاردوRicardo في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي الذي صدر عام 1821 أن شرط توافر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضرورياً لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية . بل يكفي أن تتوافر للدولة ميزة نسبية في إحدى السلع التي تنتجها أو بعضها . وبالتالي فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على التكاليف النسبية للسلع لدى الدول وليس التكاليف المطلقة .

وتقوم نظرية الميزة النسبية على حرية التجارة ، وتدعو كل دولة الى التخصص في انتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، وتجدر الاشارة هنا إلى أن الكثير من الاقتصاديين قد نادوا بتخفيف التعريفات الجمركية ولكن في الوقت نفسه يجب فرض تعريفات جمركية لحماية الصناعات الناشئة ولو لفترة معينة .
ومن هنا نرى أن نظرية الميزة النسبية قد أبدت تغييراً في نظام التجارة بين الدول من خلال تفاوت النفقات النسبية . إلا أنها لم توضح أسباب اختلاف النفقات من بلد إلى آخر. ومن اللافت أنها تفسر قيام التجارة ولكنها لا تفسر العوامل المسببة لها

3-2-2 - نظرية هكشر-أولين Heck Scher –Ohlin

تتعلق هذه النظرية بالتجارب الدولية حيث توصلت هذه النظرية إلى نتيجة هامة مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول ، يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول ، فقد لاحظ هكشر بداية أن الدول تختلف في ما بينها من حيث الوفرة (العرض) في عوامل الانتاج وهذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية نجم عنها اختلاف في الوفرة النسبية (العرض النسبي) لهذه العوامل (وفرة في عنصر العمل في دولة) وفرق في عنصر الأرض في دولة أخرى ، ووفرة في عنصر راس المال في دولة ثالثة .

والتنبؤ الرئيس لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها المتوفرة نسبيا ، بالإضافة إلى هذا التنبؤ فقد تنبأ هكشر وأولين بالأثر الذي ستتركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج ألتي كان اختلافها أصلا سببا في قيام التجارة الدولية ، فعندما تقوم الدولة بتصدير السلعة التي تستخدم بكثافة العنصر الوفير فيها فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، بسبب زيادة الطلب عليها ، و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة سعر العنصر الإنتاجي الوفير بسبب زيادة الطلب عليه الناتج من زيادة الطلب على السلع التي تستخدمه بكثافة، و كذلك فان هذه النظرية تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن. فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما يتغير مع الزمن بسبب تغير العوامل المحددة له. فعرض العمل مثلا يمكن أن يتأثر بمعدل النمو السكاني والهجرات السكانية . كما ان تركيبة

القوى العاملة تعتمد على السياسة التعليمية وظروف اقتصادية واجتماعية أخرى يمكن أن تتغير مع الزمن . وكذلك فان عرض رأس المال في أي دولة يعتمد على عوامل كثيرة تشمل الاكتشافات العلمية والطبيعية والادخار والاستهلاك وكثير من العوامل التي يمكن أن تتغير مع الزمن . مما يعني أن مركز الدولة في التجارة الدولية لا يمكن أن يكون ثابتا عبر الزمن .

4-2-2 نظرية الميزة التنافسية

وتعتبر احدث نظريات التجارة الخارجية والتي وضعها بورتر (porter,1990)وتنص هذه النظرية على أن الميزة النسبية أصبحت مقولة تاريخية تشير الى فترة ما في تاريخ التطور الاقتصادي التي يتميز فيها بلد ما بإنتاج سلعة أو مجموعة سلع معينة في ظل نمط اقتصادي وتكنولوجي واجتماعي معين ، بحيث اذا ما تغير هذا النمط فان ميزته النسبية سوف تتغير تبعاً لذلك .

يتضح مما سبق ، أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال التبادل التجاري بين الدول التي تكون لديها المقدرة على انتاج سلعٍ أقل من قيمتها التجارية ، وأن هذه الدولة ستكسب أكثر إذا ما تخصصت في انتاج هذه السلع و يمكن أن تكون لأحدى الدول الميزة النسبية لإنتاج بعض السلع حتى تكون لها تجارة مربحة .

وبما أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول راجع الى اختلاف ووفرة الموارد الاقتصادية ووفرة عنصر العمل ، ووفرة رأس المال فإن أي زيادة في هذه العناصر يمكن أن تؤدي الى زيادة في الانتاج .

من خلال النظريات السابقة يمكن التوصل الى ان التجارة الخارجية تؤدي دوراً مهماً في اقتصاديات دول العالم وبخاصة في اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بضعف الادخار وازدياد الحاجة إلى الاستيراد لتلبية الحاجات الضرورية للاستثمار والاستهلاك في تلك الدول ، ومن هنا نلاحظ أن العالم بدأ يشهد منذ أوائل التسعينات تغيرات جوهرية ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحرير التجارة الدولية ، وتدفق رؤوس الأموال وثورة المعلومات والاتصالات .

وبقدر ما تعني السوق العالمية من تحرير للتجارة العالمية ، وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين جميع البلدان ،فإنها تهدد الاقتصاديات الضعيفة التي لا تتميز بدرجة عالية من التقدم التقني والسيطرة على الموارد وعناصر الانتاج وهذا يؤدي بدوره إلى بروز مشكلات جديدة وكبيرة امام النمو الاقتصادي في أكثر البلدان النامية.

2-3 الدراسات السابقة

تسهم التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والمستوردات في النمو الاقتصادي للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولا يمكن لدولة ما أن تعيش معزولة عن بقية دول العالم دون تبادل للتجارة الخارجية، لأنه كما بينت الكثير من الدراسات التي أجريت على هذا الموضوع تبقى التجارة الخارجية هي المحرك الرئيس لهذا النمو، بسبب ما توفره من فرص عمل وزيادة في العملات الأجنبية، وزيادة في الإنتاج من خلال استيراد السلع الرأسمالية .

ولهذا جاءت دراسة (المقبل، 1986) التي أشارت الى أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في المستوردات بشكلها الاجمالي، وأن هناك علاقة بين الطلب على المستوردات والتنمية الاقتصادية . وأن للاستيراد أثرين على اقتصاديات الدول النامية فهو يوفر مستلزمات الانتاج والاستهلاك ويسهم في النمو المتوازن واستقرار الأسعار، واستخدم الباحث اسلوب الاقتصاد القياسي لاستخراج الدوال الاقتصادية.

دراسة (شامية والروابدة 1988)، عن أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن. قامت هذه الدراسة بتحليل الصادرات الاردنية لمعرفة أثرها على النمو الاقتصادي، مقاساً بمعدل الناتج المحلي الاجمالي، حيث أظهرت الدراسة الى أن الصادرات الاردنية بشكل عام تؤثر سلباً في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، ولكن الصادرات من السلع الاستهلاكية تسهم ايجابياً في نمو الناتج المحلي الاجمالي

وبين (الهزايمة، 1993) في دراسته عن مدى تأثير التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن على المستوى الاجمالي خلال الفترة (1968 – 1990) وكان الهدف من دراسته بيان مدى تأثير التجارة الخارجية على

قطاع الصناعة التحويلية وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى تأثير الطلب المحلي على نمو الانتاج الصناعي التحويلي ، وانخفاض تأثير الطلب الخارجي ، وقلة تأثيره على نمو الانتاج الصناعي التحويلي ،واستخدمت الدراسة النموذج القياسي في التحليل.

وباستخدام النموذج الحديث لبادون ، جاء في دراسة قام بها مازومدار عام 1996 حول أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، أن النمو يعتمد على تركيبة الصادرات والواردات . وتوصلت الدراسة الى أن الدولة التي تستورد سلعاً رأسمالية وتصدر سلعاً استهلاكية ، سوف تستفيد أكثر من حرية التجارة من الدولة التي تكون صادراتها من السلع الرأسمالية .

وفي دراسة (نجم الدين وشوتر 2000) عن تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للأردن حيث عملت الدراسة على تحليل دالتي الصادرات والمستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية و توصلت إلى ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات الاردن من السلع الوسيطة على حساب السلع الاستهلاكية ، وارتفاع الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الرأسمالية على حساب المستوردات من السلع الاستهلاكية ، مما يعكس التطور الكبير الذي تحقق للاقتصاد الاردني وتحديداً القطاع الصناعي، واستخدم في الدراسة اسلوب التحليل الوصفي والتحليل القياسي .

وأجرى (Lewer and Bery 2003) دراسته عن التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وكان الهدف من هذه الدراسة أن هيكل التجارة الخارجية يحدد قوة النمو الاقتصادي ،وبينت الدراسة أن الدول التي تستورد سلعاً رأسمالية وتصدر سلعاً استهلاكية تنمو بشكل أسرع من الدول التي تصدر السلع الرأسمالية ، وأن انتاج السلع ذات الكثافة العمالية بالنسبة للدول النامية تؤدي الى زيادة نموها الاقتصادي .

وقام (الطلافحة ، 2005) بدراسة عن أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن . حيث قامت بتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن من حيث التركيب السلعي ، وتوصلت إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين الصادرات من السلع الاستهلاكية ، والصادرات من المواد الخام إلى الناتج المحلي

الاجمالي ، واستخدمت اختبار العلاقة السببية بين معدلات النمو في اجمالي الصادرات ، ومعدلات النمو في التركيب السلعي للصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي.

وتطرق (الرواشدة ،2007) في دراسته عن هيكل التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (1976- 2004) تطرق الى التغيرات التي حصلت في هيكل الصادرات والمستوردات والاجرآت التي استخدمت لزيادة الانفتاح الاقتصادي على العالم ، وتوصلت الدراسة الى أن الاردن عندما يعتمد على تصدير السلع الاستهلاكية واستيراد السلع الرأسمالية لا يدعم النمو الاقتصادي، وهذا يعني أنه لم يتم استغلال الميزة النسبية للاقتصاد الاردني بشكل كفؤ كما في العديد من دول شرق آسيا ، واستخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى في التحليل .

وأجرى (الهزيم ،2008) دراسة حول أثر التجارة الخارجية على التضخم في الاردن . وقد بين الباحث في دراسته أثر المتغيرات المحلية المتمثلة في فائض الطلب الصافي على معدلات التضخم ، وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم في الأردن هو دالة من مجموعة من العوامل الخارجية والمتمثلة في اسعار المستوردات وكمياتها، وكميات الصادرات، واستخدمت الاسلوب الوصفي التحليلي والاقتصاد القياسي .

وقد بين (Lewer 2012) أن هيكل التجارة الخارجية يؤثر في قدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي . وأن الدول المصدرة للسلع الاستهلاكية والمستوردة للسلع الرأسمالية تحقق فوائد من التجارة بمقدار أكبر من الدول المتقدمة.

وتناول (الشطناوي ، 2013) في دراسته أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص ، حيث توصلت الدراسة الى أن للصادرات الصناعية أثراً ايجابياً على الناتج المحلي الاجمالي.

ومن خلال الدراسات السابقة يمكن أن نستنتج أن هناك علاقة قوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، حيث تعتبر المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، وبما أن التجارة هي تبادل للصادرات والمستوردات ، فان من نتائج الصادرات التخفيف من البطالة، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي ،وزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي

بينما تسهم المستوردات في توفير مستلزمات الانتاج والاستهلاك مما يساعد في القدرة على الصناعة ، كما تسهم في تحقيق النمو المتوازن واستقرار الأسعار بشكل عام.

واستنادا لكل ما سبق ، جاءت هذه الدراسة لتوضح الفكرة التي طرحها مازومدار (1996) Mazumdar بأن هناك أثراً تنموياً للتجارة الخارجية ويعتمد على تركيبة الصادرات والمستوردات وقد قيم مازومدار النموذج الكلاسيكي الحديث لبالدون Baldwin (1992) حول أثر التجارة على النمو الاقتصادي وذلك بتبيان أن البلد الذي يستورد سلعاً رأسمالية ويصدر سلعاً استهلاكية يستفيد من حرية التجارة أكثر من البلد الذي يتصف بأن صادراته الصافية من السلع الرأسمالية .

ما يميز هذه الدراسة

تمتاز هذه الدراسة عن غيرها بأنها جاءت في فترة يزداد فيها تفاقم العجز في الميزان التجاري الاردني، مع التركيز في هذه الدراسة على ضرورة زيادة الصادرات الوطنية لتقليل العجز في الميزان التجاري ، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي .

كما عملت هذه الدراسة على اظهار أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الاردني ، خاصة في ظل انتهاج سياسات تحرير الأسواق والانفتاح الاقتصادي، حيث بينت هذه الدراسة ان هناك عجزا مزمنا في الميزان التجاري، الاردني وأشارت إلى أن قيمة المستوردات قد بلغت 60% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011 وهذا الحجم من المستوردات مرتفع جداً ويعكس اعتماد المجتمع الاردني على المستوردات اعتماداً كبيراً، وأن أعلى نسبة من المستوردات هي النفط الخام والمشتقات النفطية اذ بلغت حوالي 20% من إجمالي المستوردات .

الفصل الثالث

التجارة الخارجية في الاردن

يهدف هذا الفصل إلى دراسة وتحليل وصفي للتجارة الخارجية في الاردن، ونمو الصادرات والمستوردات طوال فترة الدراسة مع دراسة التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لها .

3-1 التجارة الخارجية في الاردن

تبرز أهمية التجارة الخارجية من الدور الهام الذي تضلع به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبارها وسيلة لسد وتوفير الاحتياجات من المواد الأولية والسلع الوسيطة والرأسمالية الازمة للتصنيع، وتصريف الانتاج الفائض عن حاجة السوق المحلي ، وبالتالي توفير النقد الأجنبي اللازم لدعم القدرة على الاستيراد .

ومن هنا تتضح أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني ،نتيجة اعتماد الاردن على المستوردات لتوفير احتياجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية التي يعجز الاقتصاد الاردني عن توفيرها نظراً لمحدودية موارد الاردن من المواد الاولية المختلفة واختلال الهيكل الانتاجي للاقتصاد الاردني .

يتميز الاقتصاد الاردني بانه اقتصاد حر وموجه الى السوق ، وتتركز الموارد الاردنية في الخامات الطبيعية ولا سيما البوتاس والفوسفات ، وكذلك بوفرة الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة . ولكن الاقتصاد الاردني ما زال يعاني من نقص في بعض الثروات الطبيعية مثل البترول ، ويعتبر الدين الخارجي والفقر والبطالة من المشكلات الاساسية التي تواجه الاردن باستمرار . وقد تبنت الحكومة الأردنية منذ عام 1989 برنامجاً طموحاُ لإصلاح نظام التجارة الخارجية وازالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر(البنك المركزي 2002) .

وقامت الحكومة بتحرير قطاعها التجاري بشكل فعال لتأمين الشروط اللازمة لانضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية في عام 2000 ، وإلى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام ذاته ،اضافة الى اتفاقية الشراكة مع السوق الأوروبية عام 2001 . وقد أسهمت هذه الاتفاقيات والترتيبات المشار اليها في

تحسين الإنتاجية ، ووضعت الأردن على خارطة الاستثمار العالمي . ولتسهيل دور الأردن كمركز تجاري اقليمي قامت الحكومة بإنشاء العديد من المناطق الحرة الخاصة والعامة في أرجاء المملكة ،حيث تمكن هذه المناطق البضائع العبور من خلالها ، أو التخزين دون دفع رسوم جمركية أو ضرائب استيراد، ومثال ذلك منطقة العقبة الحرة والمنطقة الحرة في الزرقاء.

وعلى غرار المناطق الحرة الأردنية قامت الحكومة بمنح الفرصة لإنشاء مناطق صناعية مؤهلة ، حيث تسهل هذه المناطق نفاذ البضائع المصنعة إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية دون رسوم أو ضرائب جمركية ، ودون تطبيق نظام الحصص ، وقد أدى هذا إلى مضاعفة التصدير إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية .

وتعد مسألة تحسين معدلات النمو والحد من معدلات البطالة المرتفعة من أبرز التحديات التي تواجه الاردن بشكل خاص، حيث أن هناك حاجة ماسة لمعالجة هذه التحديات من خلال سلسلة واسعة من الاصلاحات الاقتصادية وتعزيز التجارة الخارجية الأردنية ،لأنه يتصف بوفرة عنصر العمل لذلك فإنه سوف يتخصص في السلع التي تستخدم العمالة بشكل كثيف مما يؤدي الى تقليل حجم البطالة في الاردن.

وتعد حصيلة الصادرات الأردنية من النقد الأجنبي المورد الرئيس لتمويل المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية ، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاردن حالياً، مما يتوجب عليه تنمية الصادرات الاردنية من خلال تنويعها لزيادة حصيلة الصادرات من العملات الصعبة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية ، من خلال زيادة مساهمتها في الدخل القومي وتشجيع الانتاج المحلي ومساهمتها في تخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال تغطية حصيلة الصادرات للمستوردات المتزايدة لمواجهة الطلب على مستلزمات الانتاج وهذا يؤدي إلى زيادة المقدرة على الاستيراد.

ويمكننا التعرف على تطور التجارة الخارجية في الأردن من خلال الجدول رقم (1) والذي يمثل الصادرات والمستوردات الوطنية من عام 1991 وحتى عام 2013 حيث نلاحظ أن نشاط التجارة الخارجية قد شهد تطوراً كبيراً خلال فترة الدراسة . وقد شمل هذا التطور كلاً من الصادرات والمستوردات على حد سواء ، حيث ارتفعت قيمة

الصادرات الوطنية من (598.6) مليون دينار عام 1991 الى 4804.8 مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي (10.3 %) ، وبمعدل نمو سنوي مركب يقدر 10.07% ويتضح من خلال الجدول أن هناك تفاوتاً واضحاً في معدل نمو الصادرات الاردنية من سنة لأخرى حيث سجلت الصادرات نمواً ايجابياً إذ وصلت حدها الأقصى عام 2004 حيث بلغت 37.69 % وسجلت معدلات نمو سلبية في كل من السنوات 1991 و 1998 وكانت في حدها الأدنى عام 2009 حيث سجلت نمواً سالباً مقداره 19.35 % ويعود ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية .

أما بالنسبة للمستوردات فقد ارتفعت قيمة المستوردات من (1710.4) مليون دينار عام 1991 إلى (15523.5) مليون دينار عام 2013 ، وبمعدل نمو سنوي (13.2 %) وبمعدل نمو سنوي مركب يقدر 10.54 % ويتضح من خلال الجدول أن هناك تفاوتاً واضحاً في معدل نمو المستوردات الاردنية من سنة لأخرى حيث سجلت المستوردات نمواً ايجابياً وصل في الحد الأقصى عام 1992 حيث بلغ معدل النمو 29.42 % بسبب حرب الخليج وعودة المغتربين ، وسجلت معدلات نمو سلبية في كل من السنوات1991 و 1997 و 1998 حيث بلغت ادناها عام 1998 وكانت بنسبة (- 6.66 %) ويعود السبب في ذلك الى الركود الاقتصادي الذي عانت منه بعض الأسواق وخاصة المحيطة بالأردن وما تبع ذلك من اجراءات لحماية صناعتها المحلية.

تعرض الأردن للعديد من الصدمات الخارجية منذ عام 1991 ، بدأت في حرب الخليج وما تبعها من هجرات إلى الاردن ، ثم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على مختلف الدول ، ومن ثم تلتها أزمة الديون الأوروبية ، فالربيع العربي وانعكاساته والتي أثرت في امدادات الغاز المصري للأردن ، واخيرا الأزمة السورية وتعمقها وتدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين وتداعيات ذلك على الاقتصاد الوطني .

ولقد استمرت هذه التطورات غير المواتية بالتأثير على الاقتصاد الأردني، والتي انعكست بصورة بالغة على أداء ميزان المدفوعات خلال عام 2013، حيث انخفض

عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ليصل إلى نحو 2,384.6 مليون دينار (10% من الناتج) مقارنة مع عجز بلغ 3,345.3 مليون دينار (13.2%من الناتج) خلال عام 2012 . وهذا بسبب زيادة الصادرات غير التقليدية بنسبة 8.5% وتراجعت مستوردات المملكة من الطاقة بنسبة 11.5% خلال عام 2013.

جدول رقم (1)

الصادرات والمستوردات الوطنية من عام1991- 2013

(مليون دينار)

السنة	الصادرات		المستوردات		العجز	
	القيمة	النمو %	القيمة	النمو %	القيمة	النمو %
1991	598.6	2.22-	1710.4	0.84 -	1111.8	0.16 -
1992	633.7	5.86	2214.0	29.44	1580.3	42.13
1993	691.2	9.07	2453.6	10.82	1762.4	11.52
1994	793.9	14.85	2362.5	18.48	1568.6	10.99 -
1995	1004.5	26.52	2590.3	9.64	1585,8	1.09
1996	1039.8	3,51	3043.6	17,49	2003,8	26.35
1997	1067.2	2,36	2908.1	4,45-	1840,9	8.12 -
1998	1046.4	1,9-	2714.4	6,66-	1668	9.39 -
1999	1051.4	0,47	2635.2	2,91-	1583,8	5.04-
2000	1080.8	2,79	3259.4	23,68	2178,6	37.57
2001	1352.4	25,12	3453.7	5,96	2101,3	3.54-
2002	1556.7	15,1	3599.2	4,21	2042,5	2.79-
2003	1675.1	7,6	4072.0	13,13	2396,9	17.35
2004	2306.6	37,69	5799.2	42,41	4827,6	45.71
2005	2570.2	11,42	7442.9	28,34	4872,7	39.51
2006	2929.3	13,97	8187.7	10,00	5258,4	7.91
2007	3183.7	8,68	9722.2	18,74	6538,5	24.34
2008	4431.3	39,18	12060.9	24,05	7629,8	16.69
2009	3573.3	19,35-	10107.7	16,19	6534,4	14.35-
2010	4216.9	18,01	11050.1	9,32	6833,2	4.57
2011	4805.9	13,94	13440.2	21,62	8634,3	26.35
2012	4749.6	-1,17	14733.7	9,62	9984,1	15.63
2013	4804.4	1,16	15523.5	5,36	10718,7	7.35

المصدر : البنك المركزي الأردني التقارير السنوية أعداد مختلفة

3-2 التركيب السلعي للتجارة الخارجية

يشير تحليل التركيب السلعي للتجارة الخارجية في أي دولة إلى مدى العلاقة بين عملية التنمية الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ على مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ، إذ انه يمكن من خلال دراسة التركيب السلعي للتجارة الخارجية التعرف على مستوى تطور الهيكل الاقتصادي وطبيعة القطاعات الاقتصادية في تلك الدولة، وعليه سنقوم بدراسة التركيب السلعي للصادرات الوطنية ثم التركيب السلعي للمستوردات .

3-2-1 التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية

يتألف التركيب السلعي للصادرات الوطنية من ثلاث مجموعات رئيسية حسب الأغراض الاقتصادية، وهي السلع الاستهلاكية، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية. ويوضح الجدول رقم (2) التركيب السلعي للصادرات حسب الأغراض الاقتصادية ،حيث نجد أن السلع الوسيطة شكلت أعلى نسبة من الصادرات ، وكانت أعلى كمية من الصادرات من السلع الوسيطة عام2011، حيث بلغت (2577.9) مليون دينار، وهي أعلى كمية خلال فترة الدراسة ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البوتاس والفوسفات والكمية المصدرة منهما ، بينما كانت أقل كمية في عام 1993 حيث بلغت (351.5) مليون دينار ، واحتلت السلع الاستهلاكية المرتبة الثانية في الصادرات الاردنية حيث بلغت اعلى كمية من الصادرات عام 2013 حيث بلغت (2250.1) مليون دينار وذلك بسبب ارتفاع كمية الخضار والفواكه المصدرة للخارج ، وادنى كمية من الصادرات السلعية كانت عام 1991 حيث بلغت (168.9) مليون دينار . وجاءت السلع الرأسمالية في المرتبة الثالثة و كان أعلى مستوى لها عام 2008 حيث بلغت (137.9) مليون دينار وأدنى كمية صادرات(6.9) مليون دينار عام 1991 .

ويتضح من الجدول ان الصادرات من السلع الوسيطة كانت في بداية الدراسة تستحوذ على النسبة الأعلى من الصادرات ثم تغيرت النسبة بعد عام 2002 لتتفوق الصادرات من السلع الاستهلاكية على السلع الوسيطة .

جدول رقم (2)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية

(مليون دينار)

السنة	الصادرات الاجمالية	السلع الاستهلاكية		السلع الوسيطة		السلع الرأسمالية	
		القيمة/مليون دينار	النسبة %	القيمة/مليون دينار	النسبة %	القيمة/مليون دينار	النسبة %
1991	598.5	168,9	28.2	421,7	70.4	6,9	1.4
1992	631.7	214,7	33.9	397,6	62.9	19,4	3.2
1993	688.6	301,1	43.7	351,5	51.0	36	5.3
1994	787.4	307,8	39.0	434,6	55.1	45	5.9
1995	1004.6	412,1	41,0	550,9	54.8	41,5	4.2
1996	1039.6	407,6	39.2	608,5	58.5	23,5	2.3
1997	1067.1	507	47.5	529,4	49.6	30,7	2.9
1998	1046.4	457,5	43.7	558,1	53.3	30,8	3.0
1999	1051.3	417,6	39.7	591,9	56.3	41,8	4.0
2000	1080.7	450,4	41.6	578	53.4	52,3	5.0
2001	1352.4	625,7	46.2	642	47.4	84,7	6.4
2002	1556.7	830,7	53.3	654,6	42.0	71,4	4.7
2003	1874.0	985,8	52.6	842,4	44.9	45,8	2.5
2004	2384.5	1406,5	58.9	920,3	38.5	57,7	2.6
2005	2570.2	1584,1	61.6	920,3	35.8	65,8	2.6
2006	2928.9	1797,7	61.3	1042,8	35.6	88,4	3.1
2007	3183.6	1846,3	57.9	1264,6	39.7	72,7	2.4
2008	4429.0	1889,5	42.6	2401,6	54.2	137,9	3.2
2009	3573.2	1737	48.6	1709,4	47.8	126,8	3.6
2010	4216.6	1975,3	46.8	2116,9	50.2	124,4	3.0
2011	4803.9	2098,8	43.6	2577,9	53.6	127,2	2.8
2012	4745.2	2250,1	47.4	2357,9	49.6	137,2	3.0
2013	4804.3	2525,4	52.5	2112,9	43.9	166	3.6

المصدر : البنك المركزي الاردني التقارير السنوية أعداد مختلفة

3-2-2 التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية

يتألف التركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية من ثلاث مجموعات رئيسة وهي السلع الاستهلاكية، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية. ويوضح الجدول رقم (3) التركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية ،حيث نجد أن السلع الوسيطة شكلت اعلى كمية من المستوردات ، وكان أعلاها عام2013 حيث بلغت(9104) مليون دينار وهي أعلى كمية خلال فترة الدراسة . بينما كانت أقل كمية في عام 1991 حيث بلغت (973.1) مليون دينار ،وهذا يدل على أن هناك نمواً واضحاً في الصناعات الوطنية التي تعتمد على المواد المستوردة من الخارج واحتلت السلع الاستهلاكية المرتبة الثانية من المستوردات الاردنية حيث بلغت اعلى كمية من المستوردات عام 2013 حيث بلغت(4059.5) مليون دينار وادنى كمية كانت عام 1991 حيث بلغت(471.2) مليون دينار. وهذه الزيادة المطردة والتي تضاعفت حوالي عشر مرات خلال فترة الدراسة من السلع الاستهلاكية تدل على زيادة الميل الاستهلاكي لدى المواطن الاردني وارتفاع الأسعار للسلع المستوردة، وزيادة عدد السكان بشكل كبير ، وجاءت السلع الرأسمالية في المرتبة الثالثة حيث كان أعلى مستوى لها عام 2013 حيث بلغت (2090) مليون دينار وأدنى كمية كانت عام 1991 حيث بلغت (137.8) مليون دينار، وهذا يدل على زيادة النمو الصناعي في الاردن .

جدول رقم (3)

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية

(مليون دينار)

السنة	السلع الاستهلاكية القيمة	الأهمية النسبية%	السلع الوسيطة القيمة	الأهمية النسبية	السلع الرأسمالية القيمة	الأهمية النسبية%	المجموع
1991	471.2	29.7	973.1	61.5	137.8	8.8	1582.1
1992	553.7	27.9	1163	57.3	299.8	14.8	2016.5
1993	555.8	24.4	1297.6	57.9	391	17.7	2244.4
1994	551.9	25.3	1269.3	57.8	378.1	17.9	2199.3
1995	600.4	23.5	1428.5	55.6	547.5	21.9	2576.4
1996	727.1	23.8	1650.9	54.7	665	21.5	3043
1997	706.1	24.6	1552.0	53.9	649.3	22.5	2907.4
1998	726.4	27.9	1360.8	50.3	590	22.8	2677.2
1999	782.9	20.7	1307.3	49.7	533.6	20.6	2623.8
2000	984.9	30.8	1625.7	51.7	575.6	18.5	3186.2
2001	915.8	26.6	1822.5	53.8	668.3	19.6	3406.6
2002	964.1	27.9	1902.7	53.9	664.6	18.2	3531.4
2003	1048.3	26.5	2235.1	26.6	704.5	17.9	3987.9
2004	1402.1	24.6	3276.8	57.9	1015.3	17.6	5694.2
2005	1810.7	24.7	4075.8	55.8	1418.2	19.5	7304.7
2006	2100.8	26.7	4495.9	55.5	1445.2	17.8	8041.9
2007	2354.9	24.8	5339.9	55.7	1896.4	19.5	9591.2
2008	2958.8	24.5	6828.9	57.6	2124.7	17.9	11912.4
2009	3044.8	31.2	4977.2	50.9	1789.1	18.9	9811.1
2010	3179.4	29.9	5904.6	54.4	1793.7	16.7	10877.7
2011	3453.1	26.8	7996.6	60.6	1799.2	13.6	13248.9
2012	3742.6	25.7	9038.9	62.8	1730.4	11.5	14511.9
2013	4059.5	26.3	9104.0	59.9	2090	13.2	15253.5

المصدر : البنك المركزي الاردني التقارير السنوية أعداد مختلفة

3-2-3 التركيب السلعي للصادرات الاردنية حسب أنواع السلع

يلاحظ من الجدول رقم (4) التركيب السلعي للصادرات الاردنية حسب أنواعها خلال فترة الدراسة ،و تدل الارقام على أن المواد الأولية والمواد الغذائية استحوذت على النسبة الاعلى من الصادرات ،وكان أعلاها من المواد الأولية عام 2011 حيث بلغت (1138.6) مليون دينار، وهذا يعود إلى زيادة الطلب على البوتاس والفوسفات وارتفاع أسعارهما . ثم يأتي بعدها الصادرات الوطنية من المواد الكيماوية حيث بلغ أعلاها(1245) مليون دينار عام 2013 . ثم تلا ذلك المواد الغذائية والتي تلعب دوراُ كبيراُ في زيادة الصادرات الوطنية. حيث بلغت قيمة الصادرات الوطنية من المواد الغذائية(892.7) مليون دينار عام 2013 وهي أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة مقارنة مع أدنى قيمة لها (86.1) مليون دينار عام 1991. وهذا يدل على أن هناك توجهاً لزيادة النمو والاهتمام بتصدير المواد الغذائية .

جدول رقم (4)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب أنواع السلع

(مليون دينار)

السنة	المواد الغذائية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	الوقود المعدني	زيوت ودهون	مواد كيماوية	مواد مصنعة	الآلات ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة
1991	86.1	7.3	228.3	0.006	2.3	177.0	63.4	7.4	26.6
1992	92.0	4.9	218.1	0.071	1.8	196.9	66.6	11.8	41.0
1993	140.0	3.6	192.8	0.021	1.7	195.4	81.3	23.9	52.2
1994	91.2	4.0	207.6	0.026	62.6	262.3	85.9	39.4	40.4
1995	99.5	5.2	259.8	0.038	147.02	302.1	96.6	45.8	48.2
1996	160.1	4.1	285.5	0.34	64.3	331.1	118.7	24.4	51.1
1997	181.3	3.6	258.5	1.9	86.7	335.1	110.0	34.7	57.0
1998	165.0	5.9	268.6	2.7	59.6	323.2	100.1	45.3	78.2
1999	127.3	3.0	264.9	3.8	49.1	352.5	108.6	68.0	77.5
2000	116.4	8.5	249.3	0.99	44.7	347.1	113.6	69.2	131.4
2001	135.5	22.7	250.1	4.6	42.7	345.1	168.7	122.8	264.2
2002	141.3	30.2	252.3	9.9	67.8	391.8	159.7	101.1	412.1
2003	156.6	44.7	358.6	4.6	41.7	389.6	132.2	77.0	567.1
2004	200.8	41.4	310.1	15.7	112.9	502.1	158.5	103.0	841.0
2005	274.9	47.8	350.2	4.6	72.2	575.7	191.8	127.1	925.5
2006	322.6	66.0	353.8	29.7	61.5	625.4	217.9	157.0	1008.7
2007	404.1	68.4	435.2	26.3	16.1	766.6	267.6	171.4	1024.5
2008	507,2	76.0	987,8	34,3	18.2	1245.6	409.7	236.0	907.1
2009	513,1	61,1	635,3	20	6,1	878.9	404.9	236.0	772.8
2010	621,4	62,5	790,6	46	7,8	1096.7	450.7	203.5	823.6
2011	729,7	51,9	1138,6	10,8	11,9	1099.4	449.5	230.1	911.5
2012	786,7	60,2	987,6	13,5	14,6	1148.0	433.5	224.2	979.5
2013	892.7	72.7	753.4	8.3	10.8	1245.0	479.2	262.2	1070.0

المصدر : البنك المركزي الاردني التقارير السنوية أعداد مختلفة

4-2-3 التركيب السلعي للمستوردات الاردنية حسب أنواع السلع

يلاحظ من الجدول رقم (5) التركيب السلعي للمستوردات خلال فترة الدراسة ، حيث تدل الارقام على أن الوقود المعدني والمواد الغذائية والآلات استحوذت على النسبة الاعلى من المستوردات ، وكان أعلاها من الوقود المعدني عام 2013 حيث بلغت(4155.91) مليون دينار وهذا يعود الى ارتفاع أسعار النفط عالمياُ ،وهو ما جعل النفط يلعب دوراُ كبيراُ في زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية ، ،وكذلك ارتفعت نسبة المستوردات من المواد الغذائية إلى (2315) مليون دينار عام 2013 مقارنة ب (1488.7) مليون دينار عام 2009 وهذا بسبب اللاجئين المقيمين على أرض المملكة الذين يقدر عددهم بحوالي ثلث السكان . أما الآلات ومعدات النقل فقد بلغت عام 2013 ما مجموعه (2787) مليون دينار.

جدول رقم (5)

التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب أنواع السلع

(مليون دينار)

السنة	المواد الغذائية	المشروبات التبغ	المواد الخام	الوقود المعدني	زيوت ودهون	مواد كيماوية	سلع مصنعة	الالات ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة
1991	417.6	9.50	58.91	247.41	23.67	218.76	327.84	299.08	93.95
1992	414.0	9.32	45.51	303.42	37.62	245.54	444.88	543.78	151.11
1993	435.1	9.65	55.50	314.78	42.65	248.56	506.76	660.86	150.73
1994	409.6	13.87	71.58	300.65	82.50	279.91	432.16	600.33	151.63
1995	419.2	9.93	91.12	336.36	94.69	317.69	503.99	634.71	147.15
1996	685.9	12.03	92.68	372.50	73.64	329.00	512.50	789.85	156.12
1997	539.5	16.46	83.91	383.90	96.81	338.32	443.21	814.11	148.35
1998	532.1	23.05	88.59	251.85	57.62	346.17	435.76	776.83	175.03
1999	484.1	26.97	84.38	319.04	44.63	334.21	391.23	724.87	180.64
2000	529.8	33.01	103.79	508.81	39.89	349.60	493.72	931.11	180.80
2001	524.3	32.98	106.10	495.37	39.09	379.41	666.57	938.66	204.98
2002	530.1	43.59	106.31	540.29	58.52	402.38	689.81	890.61	247.19
2003	630.3	59.13	98.77	661.42	72.36	445.23	802.69	920.44	247.45
2004	761.3	65.83	113.90	1110.15	147.05	567.49	1162.37	1315.47	378.44
2005	811.2	83.78	122.02	1713.69	108.68	654.85	1361.30	1869.35	531.72
2006	927.8	89.56	135.87	1933.15	91.17	709.57	1536.11	2000.11	593.19
2007	1321.9	92.30	157.66	2055.98	81.59	896.56	1746.47	2513.04	660.22
2008	1734,5	95.00	215.58	2612.91	76.95	116.78	2167.00	2840.21	794.86
2009	1488,7	102.66	171.07	1805.31	117.76	107.66	1751.39	2644.73	755.52
2010	1681,5	100.76	196.75	2441.26	90.54	122.38	1864.84	2494.37	774.71
2011	2059,5	102.68	245.49	3921.39	144.11	142.62	2048.66	2412.52	867.40
2012	2275,2	901.60	248.92	4692.79	141.17	152.45	2175.02	2418.45	905.51
2013	2315.0	128.72	253.43	4155.91	128.03	1592.15	2513.06	2787.00	1048.09

المصدر : البنك المركزي الاردني التقارير السنوية أعداد مختلفة

3-3 التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية يبين أين تتوجه الصادرات والمستوردات الاردنية في أسواق دول العالم الخارجي، ولتوضيح ذلك فقد تمت دراسة كل من المستوردات والصادرات كل على حدة وضمن فترة الدراسة.

3-3-1 التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية

يلاحظ من الجدول رقم (6) التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية حيث ازدادت كمية الصادرات الاردنية بشكل كبير خلال فترة الدراسة . إذ كانت في بداية الدراسة عام 1991 ما مقداره (598.6) مليون دينار وارتفعت عام 2013 إلى (4804.8) مليون دينار . وبالنظر إلى الأهمية النسبية نجد أن الكمية الأكثر للصادرات كانت للدول العربية عام 2013 . حيث بلغت القيمة (2571.2) مليون دينار وبلغت أهميتها النسبية (53.5 %) من اجمالي الصادرات. وكانت أدناها تلك التي تم تصديرها للدول الأوروبية خارج دول الاتحاد الأوروبي عام 2013. حيث بلغت ما مقداره (23.7) مليون دينار وبأهمية نسبية مقدارها (0.04%) ونلاحظ من الجدول أن معظم الصادرات كانت للدول العربية لأن معظم الصادرات كانت من الخضار والفواكه ، تلتها الدول الآسيوية غير العربية لأنها السوق الرئيس للبوتاس والفوسفات . ونلاحظ أن معظم الصادرات هي صادرات من الزراعية أو المواد الأولية.

جدول رقم (6)
التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

(مليون دينار)

السنة	الصادرات الاجمالية	الدول العربية	الأهمية النسبية %	الدول الاسيوية غير العربية	الأهمية النسبية %	دول الاتحاد الأوربي	الأهمية النسبية %	الدول الأوروبية الاخرى	الأهمية النسبية %	أمريكا	الأهمية النسبية
1991	598.6	173.1	28.9	264	44.1	18.7	3.1	27.8	4.6	----	----
1992	633.7	222.4	35.1	233.4	36.8	19.3	3	15.6	2.4	----	----
1993	691.3	285.4	41.3	196.6	28.4	28.3	4.1	32.9	4.7	----	----
1994	793.9	337	42.4	215.7	27.1	40.8	5.1	13.5	1.7	----	----
1995	1004.5	451.6	44.9	225.2	22.4	63	6.3	19.2	1.9	----	----
1996	1039.8	485.3	46.6	275.8	26.5	86.3	8.3	18.8	1.8	----	----
1997	1067.1	554.3	51.9	261.2	24.5	77.8	7.3	12.8	1.2	----	----
1998	1046.4	466.4	44.6	259.1	24.7	69	6.6	9.7	0.9	----	----
1999	1051.4	426.7	40.6	355.3	33.8	60.9	5.8	7.5	0.7	----	----
2000	1080.8	431.3	39.9	375.1	34.7	35.5	3.3	5.4	0.5	44.8	4.1
2001	1352.4	680.9	50.3	357.4	26.4	49.8	3.7	11.7	0.8	164.6	12.2
2002	1556.7	740.8	47.6	381.7	24.5	44.9	2.9	11.7	0.7	304.4	19.6
2003	1675.1	691.9	41.3	356.2	21.2	57.1	3.4	22.2	1.3	468.6	28
2004	2306.6	946.3	41.1	422.9	18.3	62.5	2.7	44.2	1.9	722.2	31.3
2005	2570.2	1095.2	42.6	490	19.1	80.6	3.1	31.3	1.2	417	5.6
2006	2929.3	1248.8	42.7	571.8	19.5	96.6	3.2	23.1	0.7	393.3	4.8
2007	3183.7	1393.5	43.7	678.4	21.3	110.5	3.4	13.5	0.4	449	4.6
2008	4431.1	1849.3	41.7	1476.3	33.3	182.2	4.1	23.4	0.5	551.1	4.6
2009	3579.2	1846.6	51.5	891.8	24.9	107	2.9	18.9	0.5	693.8	6.9
2010	4216.9	2127.7	50.4	1019	24.1	155.6	3.6	68.6	1.6	655.9	15.5
2011	4805.9	2262.2	47	1315.8	27.3	220.1	4.5	43.7	0.9	733.8	15.2
2012	4749.6	2307	48.5	1149.2	24.1	215.8	4.5	41.3	0.8	788.5	16.6
2013	4804.8	2571.2	53.5	906.4	18.8	171.4	3.5	23.7	0.4	847.5	17.6

المصدر : البنك المركزي الاردني التقارير السنوية أعداد مختلفة

انخفضت قيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2012 بنحو (55.4) مليون دينار أو ما نسبته 1.2% من اجمالي الصادرات ، ويعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى انخفاض الكميات المصدرة من البوتاس والفوسفات والأسمدة للأسواق العالمية بنسبة (19.3%) و(4.3%) و(17.9%) على التوالي . ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب العالمي على هذه المنتجات، هذا بالإضافة إلى الاضطرابات العمالية التي أدت إلى تذبذب الكميات المنتجة من هذه السلع . حيث يلاحظ تراجع الصادرات الوطنية إلى العديد من الأسواق الهامة كالهند ولبنان وسوريا والاتحاد الأوروبي .

ويلاحظ انخفاض الصادرات الوطنية إلى الهند بنسبة (20.8 %) ، وذلك لانخفاض صادرات البوتاس والأسمدة بنسبة (46.3%) و (41.5%) على التوالي جراء انخفاض الطلب عليهما إثر قيام الحكومة الهندية برفع الدعم عن المزارعين فيما يتعلق بالأسمدة . كما انخفضت الصادرات الوطنية إلى لبنان بنسبة (19.9%) وذلك لتراجع الصادرات الوطنية من المنتجات الدوائية والصيدلية بنسبة (52.0%) ومن الذهب غير النقدي بنسبة (39.0%) . أما فيما يتعلق بالصادرات إلى سوريا فقد انخفضت بنسبة (22.4%) جراء الأوضاع الراهنة فيها . ومن الجدير ذكره ، أن الصادرات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي انخفضت بنسبة (1.9%) خصوصا الصادرات الوطنية من الخضراوات والفواكه والبوتاس والملابس بنسبة (14.4%) و(64.0%) و(20.2%) على التوالي ، جراء تداعيات الأزمة السورية التي أثرت في حركة نقل البضائع والترانزيت ، وانخفاض الطلب في تلك الدول والتي سجلت نموا اقتصاديا فيها نسبته (0.6%) خلال عام 2012 .

من جانب آخر ، ارتفعت الصادرات الوطنية إلى أسواق كل من تركيا و اندونيسيا والسعودية والإمارات بنسبة (43.0%) و (26.8%) و(17.2%) و (9.7%) على التوالي .

3-3-2 التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية

يبين الجدول رقم (7) التوزيع الجغرافي للمستوردات الاردنية خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ الزيادة الكبيرة في المستوردات منذ عام 1991 وحتى عام 2013 فقد

بلغت (1710.1) مليون دينار عام 1991 وارتفعت الى (15523.5) مليون دينار عام 2013 . وكانت معظم هذه المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي لأنها في معظمها كانت سلعاً رأسمالية تلتها الدول العربية لأنها المصدرة للنفط للأردن .

جدول رقم (7)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الوطنية

(مليون دينار)

السنة	المستوردات الاجمالية	الدول العربية	الأهمية النسبية %	الدول الاسيوية غير العربية	الأهمية النسبية %	دول الاتحاد الأوربي	الأهمية النسبية %	الدول الأوروبية الاخرى	الأهمية النسبية %	أمريكا	الأهمية النسبية
1991	1710.1	338.6	19.8	270	15.7	552.5	32.3	104.5	6.1	----	----
1992	2214	462	20.8	420.1	18.9	698.7	31.5	156.2	7	----	----
1993	2453.6	498.8	20.3	480	19.5	814.4	33.1	170.8	6.9	----	----
1994	2362.6	530.5	22.4	502.9	21.2	838.2	35.4	162.1	6.8	----	----
1995	2590	608.6	23.5	570.8	22	859.3	33.2	165.5	6.4	240.5	9.3
1996	3043.6	761.8	25	644.5	21.1	963.6	31.7	183.1	.6	294.9	9.7
1997	2908.7	683	23.5	636.2	81.8	947	32.6	195.1	6.7	275	9.4
1998	2714.4	521.6	19.2	690.5	25.4	887.8	32.7	194.8	7.2	258.1	9.5
1999	2635.2	569.3	21.6	638.6	24.2	834.9	31.7	173.2	6.6	259.7	9.9
2000	3259.4	773.7	23.7	718.9	22.1	1074.2	33	.174	5.3	44.8	9.9
2001	3453.7	823.2	23.8	839.7	24.3	1089.5	31.6	192.1	5.6	164.6	8.1
2002	3599.2	907.9	25.2	967.6	26.9	1030.6	28.6	188.8	5.3	304.4	7.7
2003	4072	1121.8	27.5	1151.2	28.3	1023.2	25.1	248.9	6.1	468.6	6.8
2004	5799.2	1776	30.6	1680.3	29	1296	22.3	411.4	7.1	722.2	6.8
2005	7422.8	2516	33.8	2030.1	27.3	1834.7	24.7	388.3	5.2	417.0	5.6
2006	8187.7	2930.3	35.8	2288.2	27.9	1928.2	23.6	342.7	4.2	393.3	4.8
2007	9722.2	3210.6	33	2695.9	27.7	2366.2	24.3	597.6	6.1	449	4.6
2008	12060.9	4000	33.2	3504.6	29.1	2541.5	21.1	996.3	8.2	551.1	4.6
2009	10107.7	3238.3	32.0	2994.4	29.5	2125.4	21.0	597.6	5.9	707.3	6.9
2010	11050.1	3849.9	34.8	3293.1	29.8	2277.9	20.6	475.7	4.3	615.6	5.5
2011	13440.2	4947.7	36.8	3430.6	25.5	2742.9	20.4	788.5	5.8	861.4	6.4
2012	14733.7	5260.9	35.7	4150.5	35.7	2578.8	17.5	947.8	6.4	977.5	6.6
2013	15523.5	4826.7	31.0	4625.4	29.7	3328.7	21.4	815.5	5.2	966.4	6.2

المصدر : البنك المركزي الاردني التقارير السنوية أعداد مختلفة

الفصل الرابع

التحليل القياسي

الاطار النظري للنموذج القياسي

يهدف هذا الفصل الى التعرف على النموذج القياسي الذي سوف نستخدمه في قياس العلاقة بين أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استعراض فرضيات الدراسة والاساس الرياضي للنموذج القياسي وهل تؤثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي أو العكس ،حيث تم استخدام اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي واختبار التكامل المشترك كونه يوجد أكثر من متغيرين في الدراسة وكذلك سوف يتم التعرف على طبيعة ومصادر البيانات التي سنستخدمها في اختبار فرضيات الدراسة

4-1 الأساس الرياضي للنموذج القياسي

بغية التوصل الى نموذج قياسي يبين أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، سوف تستخدم هذه الدراسة صورة معدلة للنماذج القياسية الاقتصادية التي تم استخدامها في بيان أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، واعتماداً على الفرضيات التالية سوف يتم استخدام النموذج القياسي المناسب لهذه الدراسة .

أ . أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي غلى زيادة الصادرات ، كون الصادرات تسهم في زيادة الاستثمار، وكذلك تعمل الصادرات على زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية والتي تكون ضرورية لعملية الاستيراد .

ب . زيادة النمو الاقتصادي تؤدي الى تقليل البطالة وزيادة الأيدي العاملة ، بسبب اعتماد الصناعات التصديرية على الأيدي العاملة ، لأن الصادرات تتناسب طردياً مع الأيدي العاملة لتحسين كمية ونوعية الصادرات لتستطيع القيام بالمنافسة الدولية وهو ما يعرف بالأثر الجانبي حسب فرضية تشجيع الصادرات.

ج . يعتمد النمو الاقتصادي على حجم المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لعملية الانتاج . والتي نادت بها نظريات اقتصادية عديدة تؤكد أن النمو الاقتصادي يعتمد على المستوردات وخاصة لدى الدول النامية .

د . تساهم التجارة الخارجية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، لأن من أهم عوامل زيادة الناتج المحلي الاجمالي هي الصادرات والتي تعمل على زيادة دخل الدولة من العملات الأجنبية .

لذلك سوف يتم في هذه الدراسة استخدام اسلوب معدل عن الدراسات السابقة حيث تم اعتماد الناتج المحلي الحقيقي (RGDP) بالأسعار الثابتة كمتغير تابع وتم أخذ كل من النمو الاقتصادي(G) والصادرات(EX) والواردات (IM) والأيدي العاملة (L)ونمو رأس المال (K) كمتغيرات مستقلة .

RGDP=f(G,EX,IM,L,K)

1.1.4- اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي

تم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات بواسطة اختبار ديكي- فولر الموسع ،وتم إعادة الاختبار بواسطة اختبار (Philips-Peron) فيليبس- بيرون، وذلك لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة، أي عدم سكون السلاسل الزمنية .

جدول رقم (8)

اختبار جذر الوحدة ديكي- فولر الموسع

	Level			different1st		
Variable	**t-statistic**	**Prob.**		**t-statistic**	**Prob.**	
RGDPٌln	2.90	0.061	غير ساكنة	-7.05	0.000	ساكن
lnL	-0.88	0.776	غير ساكنة	-6.25	0.000	ساكن
lnK	-1.93	0.568	غير ساكنة	-5.70	0.0001	ساكن
lnX	-0.565	0.86	غير ساكنة	-5.48	0.0002	ساكن
lnIM	-0.147	0.932	غير ساكنة	-3.99	0.0065	ساكن

من خلال الجدول رقم (8) أظهرت نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها غير ساكنة عند المستوى، ولكنها كانت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، وبذلك تكون جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (9)

اختبار فيليبس- بيرون

	Level			**different1st**		
Variable	**t-statistic**	**Prob.**		**t-statistic**	**Prob.**	
lnRGDP	−2.84	0.069	غير ساكن	−7.48	0.000	ساكن
lnL	−0.88	0.776	غير ساكن	−6.33	0.000	ساكن
lnK	−1.93	0.312	غير ساكن	−5.81	0.0001	ساكن
InX	−0.54	0.865	غير ساكن	−5.48	0.0002	ساكن
lnIM	−0.14	0.933	غير ساكن	−3.98	0.0066	ساكن

من خلال الجدول رقم (9) أكدت نتائج اختبار فيليب- بيرون(PP)النتائج التي تم الحصول عليها بوساطة اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF).

2.1.4 اختبار التكامل المشترك

ثمة طرق كثيرة لتقدير التكامل المشترك، ونظراً لأن النموذج القياسي يحتوي على أكثر من متغيرين، فسوف يتم استخدام طريقة جوهانسون لتقدير التكامل المشترك بين المتغيرات.

جدول رقم (10)

التكامل المشترك جوهانسون بطريقة Trace

Hypothesized No. of CE(s)	**Traceاختبار Eigenvalue**	**TraceStatistic**	**0.05 Critical Value**	**Prob.****
None *	0.831725	74.08362	60.06141	0.0021
At most 1	0.559001	36.65841	40.17493	0.1082
At most 2	0.404694	19.46544	24.27596	0.1795
At most 3	0.334151	8.573163	12.32090	0.1956
At most 4	0.001553	0.032630	4.129906	0.8826

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يتبين من الجدول رقم (10) ان القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (36.658)وهذه النسبة اقل من القيمة الحرجة (40.175) عند مستوى ثقة 5% بافتراض وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات وبذلك نرفض هذه الفرضية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكاملية واحدة.

جدول (11)

التكامل المشترك جوهانسون بطريقة(Max-Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.831725	37.42521	30.43961	0.0058
At most 1	0.559001	17.19297	24.15921	0.3283
At most 2	0.404694	10.89228	17.79730	0.3957
At most 3	0.334151	8.540533	11.22480	0.1428
At most 4	0.001553	0.032630	4.129906	0.8826

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يبين الجدول رقم (11) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (17.19) وهذه النسبة اقل من القيمة الحرجة (24.15) عند مستوى ثقة 5% بافتراض عدم وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات، وبذلك نرفض هذه الفرضية ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة تكاملية ، وبذلك فإن متغيرات السلاسل الزمنية في هذه الدراسة تعد متكاملة، ما يبرر استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ.

3.1.4- اختبار السببية لجرانجر

أشار جرانجر إلى انه إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات فلا بد من وجود علاقة سببية بينها، وعليه؛ سيتم إجراء اختبار السببية بين المتغيرات.

جدول رقم (12)

اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 03/08/15 Time: 17:05

Sample: 1991 - 2013

Lags: 1

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.4721	0.53840	22	LL does not Granger Cause LG
0.6901	0.16392		LG does not Granger Cause LL
0.2886	1.19204	22	LK does not Granger Cause LG
0.8818	0.02271		LG does not Granger Cause LK
0.2898	1.18568	22	LX does not Granger Cause LG
0.6327	0.23602		LG does not Granger Cause LX
0.1927	1.82387	22	LIM does not Granger Cause LG
0.9054	0.01449		LG does not Granger Cause LIM
0.2047	1.72508	22	LK does not Granger Cause LL
0.6224	0.25066		LL does not Granger Cause LK
0.0255	5.87680	22	LX does not Granger Cause LL
0.9196	0.01047		LL does not Granger Cause LX
0.0145	7.23308	22	LIM does not Granger Cause LL
0.5605	0.35110		LL does not Granger Cause LIM
0.7004	0.15256	22	LX does not Granger Cause LK
0.0662	3.79883		LK does not Granger Cause LX
0.9766	0.00088	22	LIM does not Granger Cause LK
0.0454	4.58436		LK does not Granger Cause LIM
0.6761	0.18008	22	LIM does not Granger Cause LX
0.1722	2.01299		LX does not Granger Cause LIM

يبين الجدول رقم(12)أعلاه نتائج العلاقات السببية عند مستوى معنوية 10%.ومن أهم تلك العلاقات مايلي:

1- وجود علاقة سببية بين الصادرات وعنصر العمل وباتجاه واحد من LnX إلى LnLL.
2- وجود علاقة سببية بين المستورداتوعنصر العمل وباتجاه واحد من LnIMإلىLnLL.
3- وجود علاقة سببية بين رأس المال والمستوردات وباتجاه واحد من LnK إلى LnIM.
4- عدم وجود علاقة سببية بين الصادرات والناتج الإجمالي الحقيقي.
5- عدم وجود علاقة سببية بين المستوردات والناتج الإجمالي الحقيقي.

4.1.4 اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقات تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات التي أظهرت نتائج الاختبارات السابقة؛ تأتي الخطوة التالية وهي تصميم نموذج تصحيح الخطأ وبعد تحديد فترة الإبطاء المثلى.

تحديد فترات الإبطاء الزمني

بعد إجراء فحص اختيار عدد فترات التباطؤ المناسبة، وذلك حسب معيار (Shewhart) شوارتز، يلاحظ من خلال الجدول رقم(13) أن عدد فترات التباطؤ المثلى هي فترة واحدة حسب معيار شوارتز (SIC)، وتم اعتماد فترة تباطؤ واحدة لاستخدامها في الدراسة.

جدول رقم (13)

عدد فترات الإبطاء الزمني

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
1.087360	1.282082	1.033386	1.93e−06	NA	−5.850557	0
−2.875987*	−1.707652*	−3.199827	3.04e−08*	99.21249*	63.59818	1
−2.815318	−0.673371	−3.409025*	4.05e−08	25.90150	90.79476	2

* indicates lag order selected by the criterion
LR : sequential modified LR test static (each test at 5% level)
FPE : Final prediction error
AIC : Akaike information criterion
SC : Schwarz information criterion
HQ : Hannan-quinn information criterion

وبعد الحصول على عدد فترات التباطؤ المناسبة؛ تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) كأحدى العلاقات التكاملية موضوع اهتمام الدراسة أي باستخلاص معادلة واحدة من متجهة المعادلات والتي كان فيها متغير (lnRGDP) كمتغير تابع والمتغيرات الأخرى متغيرات تفسيرية والحصول على تقدير لهذه العلاقة التكاملية.

جدول رقم (14)

نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

Vector Error Correction Estimates
Sample (adjusted): 1994 2013
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

CointEq1	CgEq:
1.000000	lG
- 0.050967	lX
[-2.34776]	
0.023580	lIM
[3.67875]	
0.017461	lL
[4.41696]	
-1.38E-05	lK
[-0.76287]	
-1.061094	C

Vector Error Correction Estimates
Sample (adjusted):1994 – 2013
Included observations : 20 after adjustments
Standard errors in () & t – statistics in [ ]

معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير

Error Correction	D(lnRGDP)
CointEq1	−0.09229 (0.11173) [−1.82532]

R−squared	0.5619
Adjusted R−squared	0.3597
F−statistic	6.779

المعادلة في الأجل القصير

D(G) = −0.0922132690495*(LG(−1) − 0.0509665521018*X(−1) + 0.0235798553516*LIM(−1) + 0.0174609896063*LL(−2) − 1.38065203961e−05*LK(−2) − 1.06109419377) − 0.525472525425*D(LG(−1)) − 0.0168757928331*D(LX(−1)) + 0.00643977637068*D(LIM(−1)) − 0.00334277875042*D(L(−2)) + 7.28396266709e−06*D(LK(−2)) − 0.269437347045

المعادلة في الأجل الطويل

D(LG) = A(1,1)*(B(1,1)*LG(−1) + B(1,2)*LX(−1) + B(1,3)*LIM(−1) + B(1,4)*LL(−1) + B(1,5)*LK(−1) + B(1,6)) + C(1,1)*D(LG(−1)) + C(1,2)*D(LX(−1)) + C(1,3)*D(LIM(−1)) + C(1,4)*D(LL(−1)) + C(1,5)*D(LK(−1)) + C(1,6)

ملاحظة: القيم بين الأقواس توضح قيم إحصائية [t].

يلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن حد تصحيح الخطأ (CointEq1) معنوي من الناحية الإحصائية وسالب، مما يعني أن حد الخطأ يساعد على تفسير التغيرات في الناتج الإجمالي الحقيقي، ويشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل. كما أن النتائج دلت على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي وباقي متغيرات الدراسة.

يلاحظ القوة التفسيرية للنموذج من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 والتي كانت (0.5619) وكذلك القيمة الاحتمالية الإحصائية (F) والتي تساوي (6.779) وهي معنوية وهذا يدل على أن النموذج الكلي معنوي.

أظهرت متغيرات التجارة الخارجية تأثيراً واضحاً في الأجل الطويل ، وبمستوى معنوية عالٍ على نمو الناتج المحلي للمملكة ، حيث بلغت مرونة الصادرات ما نسبته(0.051). وبينت نتائج التقدير أن تأثير معدل نمو المستوردات سلبي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغت مرونة المستوردات ما نسبته (0.0236)، وهذه المعلمة ذات دلالة إحصائية.

5.1.4 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

تم إجراء تحليل مكونات التباين من أجل التعرف على الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على بقية المتغيرات، أي التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير، سواء كان هذا الخطأ يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه أو يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى. حيث يتم اللجوء إلى توزيع (Cholaski Decomposition) تشولاسكي وذلك لتلافي وجود مشكلة التأثير المتزامن للأخطاء في المتغيرات المختلفة في النموذج والتي تتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات في النموذج المراد اختباره .

جدول رقم15

تحليل مكونات التباين لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Period	S.E.	LG	LX	LIM	LL(-1)	LK(-1)
1	5.654679	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	6.167619	92.03416	0.340647	7.062472	0.312519	0.250200
3	8.216628	94.87261	0.312287	4.295558	0.208130	0.311417
4	9.408484	92.30864	2.142639	3.345428	1.938133	0.265159
5	10.95239	87.08188	4.354747	5.357823	2.758964	0.446589
6	11.92440	82.29943	7.150090	6.906996	2.921254	0.722229
7	12.68467	80.90323	8.032851	7.473445	2.694207	0.896271
8	13.26089	81.01348	8.336445	7.213004	2.512392	0.924680
9	13.93120	81.64253	8.269984	6.802287	2.392065	0.893137
10	14.63943	81.68621	8.444128	6.578032	2.420616	0.871012

الفترة	lnIM	lnLX	lnLK	lnLL	lnRgdp
1	0.00	0.00	0.00	0.00	100
2	10.85	0.18	3.80	0.73	83.69
3	22.39	5.11	3.44	2.26	63.44
4	23.97	9.90	3.06	3.12	54.03
5	23.87	11.27	2.80	3.55	51.80
6	24.73	11.54	2.81	3.87	50.07
7	26.55	12.33	2.08	4.27	46.55
8	27.73	13.43	2.73	4.63	43.37
9	28.32	14.22	2.65	4.90	41.33
10	28.84	14.69	2.60	5.11	39.87

أظهرت نتائج التحليل في الجدول رقم15 أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يفسر نفسه في السنة الأولى بمقدار 100%، بينما في السنة الثانية تنخفض أهمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتزداد الصادرات والمستوردات والعمالة ورأس المال في تفسير النموذج في السنة الثانية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الباحث تتفق مع نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) من ناحية الأثر الأكبر للصادرات في التأثير على النشاط الاقتصادي في الأردن بالمقارنة مع تأثير المستوردات.

النتائج والتوصيات

4- 2 النتائج

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

1- تبين أن المستوردات والصادرات تزداد زيادة كبيرة من سنة الى أخرى ، وهذا يدل أن هناك عجزاً مزمناً في الميزان التجاري للأردن .

2- في بداية فترة الدراسة كانت السلع الاستهلاكية لها النصيب الأكبر نسبةً من الصادرات ولكن في نهاية الدراسة أصبحت السلع الرأسمالية هي الأكبر نسبةً . ولكن بالنسبة للمستوردات فقد احتلت السلع الوسيطة النسبة الأكبر طوال فترة الدراسة .

3- أن متغيرات الدراسة لم تسكن عند المستوى ولكنها سكنت جميعها عند الفرق الأول .

4- بما أن القيمة المحسوبة لنسبة القيمة العظمى اقل من القيمة الحرجة عند مستوى ثقة 5% بافتراض وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات فإننا نرفض هذه الفرضية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكاملية واحدة.

5- وجود علاقة سببية بين الصادرات وعنصر العمل وباتجاه واحد . أي أن زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ، وهذا بدوره يزيد من النمو الاقتصادي للدولة . وأيضاً وجود علاقة سببية بين المستوردات وعنصر العمل وباتجاه واحد. أي أن زيادة المستوردات تؤدي الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وهذا بدوره يزيد من النمو الاقتصادي للدولة .

6- وجود علاقة سببية بين رأس المال والمستوردات وباتجاه واحد أي أن المستوردات تعمل على زيادة الاستثمار .وأيضاً وجود علاقة سببية طويلة الأجل. كما دلت النتائج على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي وباقي متغيرات الدراسة. أي أن التجارة الخارجية تؤدي الى زيادة النمو في المتغيرات المختلفة من الناتج المحلي و رأس المال والعمالة.

7- أظهرت متغيرات التجارة الخارجية تأثيراً واضحاً في الأجل الطويل وبمستوى معنوية عالٍ على نمو الناتج المحلي للمملكة. وبينت نتائج التقدير أن تأثير

معدل نمو المستوردات سلبي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذه المعلمة ذات دلالة إحصائية.

8- عدم وجود علاقة سببية بين الصادرات والناتج الإجمالي الحقيقي ، أي أن الصادرات لا تؤثر في الناتج الإجمالي الحقيقي في المدى القصير ولكن له تأثيراً في المدى الطويل . عدم وجود علاقة سببية بين المستوردات والناتج الإجمالي الحقيقي، أي أن المستوردات لا تؤثر في الناتج الإجمالي الحقيقي في المدى القصير ولكن له تأثيراً في المدى الطويل .

9- أظهرت نتائج التحليل أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يفسر نفسه في السنة الأولى بمقدار 100%، بينما في السنة الثانية تنخفض أهمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتزداد الصادرات والمستوردات والعمالة ورأس المال في تفسير النموذج في السنة الثانية والثالثة وحتى السنة العاشرة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن النتائج التي تم التوصل إليها تتفق مع نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) من ناحية الأثر الأكبر للصادرات في التأثير على النشاط الاقتصادي في الأردن بالمقارنة مع تأثير المستوردات.

4- 3 التوصيات

1-لوجود العجز التجاري المزمن وكونه يزداد من سنة الى أخرى ، فعلى الحكومة أن تعمل جاهدة على تخفيف هذا العجز، وذلك عن طريق زيادة الصادرات وتقليل المستوردات .

2- الاستفادة من تجربة الدول الآسيوية في الانفتاح الاقتصادي في استغلال المستوردات من السلع الرأسمالية وتوظيف رأس المال في العملية الانتاجية مع التخصص في انتاج بعض السلع والخدمات .

3- تشجيع الاستثمار في الصناعات التصديرية والتي تؤدي الى توظيف الأيدي العاملة.

4- تشجيع صاحب القرار الاقتصادي باتخاذ سياسات تحرير التجارة لأن زيادة النمو في التجارة الخارجية يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل .

5- العمل على زيادة الاستيراد من السلع الرأسمالية والوسيطة كونها تعمل على زيادة الانتاج والاستثمار والابتعاد عن السلع الاستهلاكية قدر الامكان لأنها تؤدي الى خروج العملات الأجنبية .

6- تشجيع الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف .

المراجع

المراجع العربية :

داود، حسام (1999)، **دور تجارة الاردن الخارجية في نمو وتطور الصناعة التحويلية في الأردن للفترة 1968-1998**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة.

داود، حسام (2010)، **آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الشطناوي ، ميس (2013) ،بعنوان **الصادرات الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن** ،رسالة ماجستير جامعة اليرموك ،اربد الأردن.

الهزيم ، نفل(2008)، بعنوان **تأثير التجارة الخارجية على التضخم** ،رسالة ماجستير الجامعة الاردنية ،عمان ،الأردن.

رواشدة ،عصام (2007)، **هيكل التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة الزمنية (1976 -2004)**،رسالة ماجستير جامعة اليرموك ،اربد ،الأردن.

شامية وروابدة(1988) ، بعنوان **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الاردن ، خلال الفترة (1967-1987**) مجلة دراسات ، منشورات الجامعة الاردنية ، المجلد السادس عشر ،العدد الأول 1989 ،عمان ،الأردن.

نجم الدين ، شوتر (2000)، بعنوان **تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للملكة الاردنية الهاشمية** ،مجلة أبحاث اليرموك المجلد 16 ، العدد 4 ،اربد ،الأردن.

هزايمة ، محمد(1993) **أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن**،مجلة دراسات منشورات الجامعة الاردنية المجلد 22، العدد(3) ،عمان ' الأردن .

الطلافحة ، قصي(2005) ، بعنوان **الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الاردن (1976 – 2002)** ،رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، اربد ،الأردن.

المقبل ،ياسر (1986) بعنوان **علاقة الاستيراد بأهم المتغيرات الاقتصادية في الأردن** ،رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ،عمان ، الأردن .

البنك المركزي الاردني (1991-2013) **تقارير سنوية مختلفة .**

البنك المركزي الاردني (1991-2013) **النشرات الاحصائية الشهرية .**

المراجع الاجنبية :

Balassa ,B (1978)" **Export and Economic Growth .Further Evidence** " Journal of Development Economics Vol(2) Issue 1

Firman S Parningotan " **International Trade as an Engine Economic Growth** "www.ssrn.com

Gemell,N,(1987)"**Surves in Development Economic"** Basil Blacks well Ltd . pp 71/87

Lewer , J. (2012) " **International Trade Composition and Medium-Run Growth : Evidence Of Casual Relationship"** The international trade journal Volume XV1,2012

Lewer , Joshua J and Hendrik Van Den Berg . (2003) ." **Does Trade Composition Influence Economic Growth ? Time Series Evidence For 28 OECD and Developing Countries":** .The journal of international Trade and Economic Development.

Maizels,A.(1971) "**Growth and Trade** " First Edition , The Syndics of the Cambridge University Press ,

Mazumadar.J.(1996)."**Do Static Gians From Trade Lead to Medium-run Growth"** . Jornal of political Economy 194(6),1328-37.7

Porter , (1997) " **Porter New Theory and Practice for Competition** " European Management Journal , Volume 15 Issue 3 .

Ram,r,(1987**)" Exports and Economic Growth in Developing Countries : Evidence from time – Series and Cross – Section Data".** Economic Development and Cultural Change .

السيرة الذاتية

الاسم: خالد محمد علي عقلة المصري

العنوان: عمان – مرج الحمام

الكلية :اداره الاعمال /قسم اقتصاديات المال والاعمال

رقم الهاتف: 0795858221

Gardes_park@yahoo.com